

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/44/688
26 October 1989
ARABIC
ORIGINAL: SPANISHالدورة الرابعة والأربعون
البنود ١٢ و ٢٤ و ١١٠ من جدول الأعمالتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعيالحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد
السلام والأمن الدوليين ومبادرات السلاممفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئينرسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للسلفادور لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب اليكم لاحالة تم البيان الصادر عن وزارة خارجية السلفادور ،
في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، والمتعلق بالاجراءات التي اتخذتها حكومة السلفادور
بشان العودة الاختيارية القادمة الى الوطن للسلفادوريين الموجودين في هندوراس
(انظر المرفق) .

ويؤكد مضمون هذا البيان الارادة السياسية التي تشجع حكومتي على الاسهام في
حل مسألة تدفق اللاجئين ، النازحين منهم والعائدين الى الوطن في أمريكا الوسطى ،
تنفيذا للاتفاقات التي توصل اليها رؤساء المنطقة .

وأكون شاكرا لكم تفضلكم بتعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية
من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ١٢ و ٢٤ و ١١٠ .

(توقيع) ريكاردو خ. كاستانيدا

السفير

الممثل الدائم

مرفق

الاجراءات التي اتخذتها حكومة السلفادور بشأن العودة الاختيارية
القادمة الى الوطن للسلفادوريين الموجودين في هندوراس

فيما يتعلق بعمليات اعادة توطين ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ الف لاجئ سلفادوري موجودين في مخيمات ميسا غراندي ، وكولومونكاغوا ، وسان انطونيو ، وبويتس آيرس في المناطق المجاورة لجمهورية هندوراس ، أكدت حكومة السلفادور من جديد ، من حيث المبدأ ، استعدادها لتيسير العودة الاختيارية الى الوطن للاجئين بشكل منظم وآمن وكريم ، خارج نطاق أية آلية تنسيق سياسي ، وداخل نطاق التشريع الداخلي السلفادوري والقانون الدولي الانساني واتفاقات اجتماع اسكيبولام الثاني واجتماعي القمة في كوستادل سول وتيلا ، والمؤتمر الدولي الأول المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى (CIREFCA/89) ، وفي اطار الروح التي تجلت في جميع تلك التعهدات التي التزمت بها السلفادور في الموضوع .

وترى حكومة السلفادور أنه ينبغي تأدية عمليات اعادة التوطين في اطار التنفيذ غير المقيد للمبادئ المتمثلة في ارادة اللاجئين الحرة المعرب عنها بشكل انفرادي ، وفي الامن ، والتدرج ، وهي المبادئ التي تحتتمها الظروف والحالة الراهنة ، وعلى أساس الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الاجتماعات المتتالية للجنة الثلاثية المعنية بالعودة الاختيارية الى الوطن للاجئين السلفادوريين في هندوراس ، المكونة من حكومتي السلفادور وهندوراس وممثلي مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بقصد التمكن من إدماج الافراد المعاد توطينهم في الحياة الوطنية بالضمانات والواجبات والحقوق التي تقرها قوانين الجمهورية للجميع ، ولكل فرد من السلفادوريين .

ونظرا لضرورة استرعاء الاهتمام المناسب الى معضلة السكان الواجب اعادة توطينهم ، سواء في مرحلة نقلهم أو في مرحلة اعادة استيطانهم واندماجهم في الحياة الوطنية ، فإن حكومة الجمهورية ، التي يرأسها السيد الاستاذ ألفريدو فيلكس كريستياني بوركارد ، قد شرعت في تحقيق الاجراءات التالية :

بدأ العمل في تكوين اللجنة الوطنية للعناية باللاجئين السلفادوريين في هندوراس ، وتشكلت هذه اللجنة من جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالعمل الذي يتصل بالعناية المتكاملة للأفراد المعاد توطينهم ، وبالتنسيق مع وزارة الداخلية ورئاسة الجمهورية ، وفيما بين الوزارات المعنية هناك وهي وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية ، والزراعة وتربية الماشية ، والأشغال العامة ، والخارجية ، والمعهد السلفادوري للتحويل الزراعي ؛ وبغض الطريقة ، وفي إطار هذه اللجنة تكونت اللجنة الفرعية للاهتمام والتوثيق لتحديد الإجراءات اللازمة للبطاقة الشخصية ، سواء البطاقة المؤقتة لدخول الفرد إلى البلد أو البطاقة النهائية للسكان الذين يتعين إعادة توطينهم ، وذلك بغية تسهيل الدخول وتحقيق الأمن والتحول بحرية . وتضطلع هذه اللجنة الفرعية في الوقت الحالي بإصدار البطاقات في ميساغراندي وكولومونكاغوا وتتولى ، في الوقت نفسه ، التنسيق اللازم في هذا الصدد ، مع حكومة هندوراس ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

كذلك قامت اللجنة الوطنية بعد ذلك ، في إطار العمل المؤسسي ومن خلال المعهد السلفادوري للتحويل الزراعي (إيستا) بتحليلات دقيقة للممتلكات الزراعية ذات العائد المرتفع ، وملائمة لاستيطان الأفراد المعاد توطينهم والذين يتمتعون بجميع خدمات الهيكل الأساسي الضروري المقدمة إلى اللاجئين للعودة إلى التوطن في المناطق القريبة من مراكز التنمية ، من أجل إعادة ادماجهم بسرعة في الحياة الوطنية . ومع ذلك رفض اللاجئون هذا العرض وأصرروا على إعادة توطينهم في الأماكن التي حددوها هم أنفسهم .

وإن حكومة السلفادور ، في سعيها العثيث إلى أن تطلع بشكل مباشر ، على حالة اللاجئين في هندوراس ، واستجابة منها للدعوات الموجهة من مختلف المخيمات ، بعثت بوفدين اثنين ، أحدهما دو طابع تقني والآخر رفيع المستوى ، في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، على التوالي ، إلى مخيمات كولومونكاغوا وميساغراندي وسان أنطونيو وبوينس آيرس بغية التعرف من المصدر مباشرة على احتياجات وطلبات المواطنين السلفادوريين اللاجئين في هندوراس ، وأيضا للوقوف على الأركان الأساسية التي ينبغي النظر فيها في عمليات إعادة التوطين المقبلة ، ويبرز من

بين هذه الأركان التنسيق الضروري بين حكومة هندوراس ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والجوانب الأساسية لرعاية السكان ، وهي الصحة ، وطرق العودة ، والمسائل السوقية ، والتغذية ، والتوثيق ، الخ.

وبغية التنفيذ المنهجي للإجراءات الرئيسية التي ينبغي أن تتخذها حكومة الجمهورية فيما يتعلق بعمليات إعادة التوطين القادمة ، قامت اللجنة الوطنية المعنية برعاية الأفراد المعاد توطينهم بوضع خطة عمل وطنية تشمل المبادئ التوجيهية وجوانب العمل الأساسية حيث وردت إشارة إلى دعم اللجنة المذكورة ، وتحديد مجالات التنافس والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل كل وزارة ومؤسسة من الوزارات والمؤسسات المعنية بالعملية العامة للاهتمام بإجراءات إعادة التوطين . وفي هذا الصدد اعتمد مجلس الوزراء خطة العمل الوطنية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وبذلك أضفت الشكل الرسمي المعتمد على العمل الذي واصلت الحكومة السلفاوردية القيام به لتحقيق الرعاية المتكاملة لمواطنيها اللاجئين في هندوراس .

وفي هذا الصدد ، بدأ بالفعل اضطلاع الكيانات الوطنية المعنية بخطة الرعاية الشاملة للاجئين بوضع مختلف الخطط القطاعية .

كذلك ، وفي إطار تشغيل كل من العمل الداخلي وإقرار التنسيق الدولي الضروري ، وتنفيذ الطلبات التي تبعث الحياة في هذا العمل ، عُقد المؤتمر التاسع للجنة الثلاثية ، الذي أقر الخطة التنفيذية التي تمثل قاعدة عمليات إعادة التوطين القادمة ، هذه العمليات التي تشمل ، في جملة أمور ، ما يلي : البدء في إجراءات العد الإحصائي واصصدار البطاقات الشخصية ، سواء المؤقتة منها أو النهائية ، والطرق الممكنة لتحقيق إعادة التوطين ، والزيارات التي تفضلع بها البعثات السلفاوردية الرسمية للمخيمات والتي يقوم بها ممثلو هذه البعثات لمواقع إعادة الاستيطان في السلفادور ، وطرائق المساعدة المقدمة أثناء وبعد عمليات إعادة التوطين ، الخ . كذلك ، وبغية الحصول على أكبر الفوائد في مجال التعاون ، تحققت متابعة متواصلة للمشاريع المقدمة إلى البلدان المتعاونة في المؤتمر الدولي الأول الممنسب

باللاجئين في أمريكا الوسطى ، في أيار/مايو ١٩٨٩ ، وفي ذات الوقت
تكرر التأكيد ، على أعلى مستوى في جنيف ، سويسرا ، على الطلب المقدم
من السلغادور أمام البلدان المذكورة ، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر
١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بحالة ميساغراندي المحددة ، بدأ العمل بتوثيق البطاقات
في المخيم نفسه ، بغية تيسير دخولهم الى البلد ، ويجري التنسيق مع
حكومة هندوراس ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا بشأن
عملية إعادة التوطين ؛ ولهذا السبب ، وضعت الحكومة خطة عاجلة
لمواجهة الحالة القائمة ، وذلك بشكل منظم وآمن ودون حاجة الى أية
آليات تنسيق سياسي .

سان سلغادور ، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩
